دراسة نظرية لمحددات سلوك حماية البيئة في المؤسسة

محمد عادل عياض
جامعة قاصدي مرباح–ورقلة

ملخص : يشكل موضوع حماية البيئة رهانا إستراتيجيا للمؤسسات والتي أصبحت تظهر مسؤولية أكبر تجاه قضايا البيئة. سنحاول من خلال هذا المقال دراسة العوامل المحددة لسلوك المؤسسة تجاه البيئة وأهم أشكال هذا السلوك.

الكلمات المفتاح: حماية البيئة، المؤسسة وحماية البيئة، السلوك البيئي للمؤسسة، الإدارة البيئية، المسئولية البيئية للمؤسسة، المسئولية الإجتماعية للمؤسسة.

تمهيد: أصبحت حماية البيئة من الإهتمامات الأساسية للمؤسسة في الوقت الراهن. فمنذ مطلع تسعينيات القرن الماضي، نشهد تغيرا سريعا ومذهلا نحو الإهتمام بحماية البيئة من طرف مسيري المؤسسات الإقتصادية عموما والصناعية منها على وجه الخصوص. هذه الأخيرة، يشار إليها بأنها هي المسئول الأول عن تلوث البيئة نتيجة لمخلفات العملية الإنتاجية التي يتم طرحها في المحيط الطبيعي أو نتيجة لمنتجاتها التي تؤثر على البيئة أثناء و/أو بعد إستعمالها. وعليه، إجتاحت عالم الأعمال "موجة خضراء" جعلت من البيئة الطبيعية أحد المتغيرات الأساسية في إدارة الشركات.

والسؤال المطروح هنا هو: ما هي العوامل المؤثرة في تحديد درجة الإلتزام البيئي للمؤسسة؟ سنحاول الإجابة على هذه الإشكالية من خلال تناولنا بالدراسة النظرية لما يلي:

1. محددات سلوك المؤسسة تجاه البيئة؛
2. أصناف السلوكيات البيئية للمؤسسة وعلاقتها بعملية إتخاذ القرار.

تجدر الإشارة هنا إلى جوانب منهجية أراها مهمة. أولا: ونظرا لتناولنا في هذا المقال لمصطلحات ومفاهيم غير متداولة بشكل كبير في الكتابات الإدارية باللغة العربية (على الأقل في الجزائر وفي حدود إطلاعي)، والإختلاف في ترجمتها بسبب الحداثة النسبية للموضوع المتناول، فستتم الإشارة إلى بعض المصطلحات والمفاهيم باللغة الأجنبية من أجل إرجاعها إلى أصلها إزالة لأي غموض أو إلتباس. ثانيا: إن أي إستعمال لمصطلح البيئة خلال هذا المقال، سيكون فقط للإشارة إلى البيئة بمفهومها الطبيعي (الوسط الطبيعي، الوسط الحيوي، ...)؛ وسنستعمل مصطلح "المحيط" للإشارة إلى مفهوم "بيئة الأعمال" المتعارف عليه في مجال إدارة وإستراتيجية الأعمال.

1– محددات سلوك المؤسسة تجاه البيئة

يتحدد موقف الإنسان تجاه موضوع ما نتيجة للتأثير الذي تحدثه عليه مجموعة من العوامل؛ هذه العوامل قد تكون ذاتية، وقد تكون نابعة من المحيط الذي يعيش فيه. أثر هذه العوامل مجتمعة هو الذي يحدد سلوكه تجاه ذلك الموضوع. والمؤسسة في تعاملها مع البيئة لا تختلف كثيرا عن الإنسان؛ فهي تتأثر بجملة من العوامل تحدد سلوكها تجاه قضايا حماية البيئة. هذه العوامل هي: الضغوطات الحكومية، ضغوطات "الأطراف ذات المصلحة"[1] (Parties prenantes)، الفرص الإقتصادية، أخلاقيات المديرين والعوامل الموقفية.

1–1– الضغوطات الحكومية

تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الإهتمامات البيئية في إدارتها. وعند وضعها للسياسة البيئية[2]، تقوم السلطات العمومية بالإختيار بين نوعين من الأدوات: "التدابير التنظيمية"[3] (Les mesures réglementaires)، و"التدابير التحفيزية" (Les mesures incitatives) التي هي بالأساس أدوات إقتصادية. ظهر حديثا الجيل الثالث[4] من أدوات السياسة البيئية والمتمثل في "المقاربات الطوعية" (Approches volontaires). تستعمل الحكومات

هذه الأدوات إستجابة للضغوطات المتزايدة للرأي العام والذي أصبحت حماية البيئة من أولى إهتماماته[5]. وحسب الكثير من الباحثين، تشكل أدوات السياسة البيئية للحكومة المصدر الأهم للضغوط الخارجية الممارسة على المؤسسات من أجل حماية البيئة[6].

1-1-1- الأدوات التنظيمية

تتشكل هذه الأدوات أساسا من مجموعة من المعايير (Normes) يجب على المؤسسة التقيد بها وإلا ستقع تحت طائلة العقاب والذي يتمثل في الغالب في تسديد غرامات. وتوجد أربع أنواع أساسية من هذه المعايير[7]:

- **معايير جودة البيئة (Normes de qualité d'environnement)**: هي أهداف عامة لجودة البيئة تتحدد تبعا لقدرة الوسط البيئي على تحمل نوع معين من الملوثات، مثل الحد الأقصى لتركيز غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2) في الجو؛
- **معايير الإنبعاثات (Normes d'émissions)**: تحدد الكميات القصوى لإنبعاث ملوث معين في مكان محدد، مثل تحديد قوة الضجيج الصادر من السيارة؛
- **معايير المنتج (Normes de produit)**: تشير إلى الخصائص المتعلقة بالمنتج، مثل: مستوى الرصاص في البنزين، قابلية الغلاف لإعادة التدوير (Recyclage)؛
- **معايير الطرائق (Normes des procédés)**: تحدد الطرق والأساليب التكنولوجية الواجب إستعمالها في العملية الإنتاجية (مثل أساليب الإنتاج النظيف) أو التي يجب أن تتوفر في التجهيزات التي تستعمل من أجل مكافحة التلوث (مثل: المصافي المثبة في مداخن مصانع الإسمنت، محطات تصفية الملوثات السائلة)[8].

يعد إحترام التنظيمات سارية المفعول شرط ضروري لضمان إستمرارية ونمو المؤسسة، وذلك من خلال علاقة الثقة التي تنشأ بين هذه الأخيرة والسلطات العمومية. التنظيم البيئي يهدف بالأساس إلى منع حدوث "الآثار الخارجية" (Externalités) للإنتاج والتي تضر بالثروة الطبيعية، وهو يتشكل من مجموع التدابير المؤسسية (Mesures institutionnelles) التي تمنع أو تحد من بعض الأنشطة، الطرائق أو المنتجات التي تشكل تهديدا لتوازن الوسط الطبيعي.

جل التنظيمات البيئية تصدر في شكل قوانين أو مراسيم بمختلف أنواعها، ويعتبر الإلتزام بالتنظيم البيئي المحرك الأساسي لأي تقدم في مجال حماية البيئة[9]. فبعض الدول المتقدمة وضعت تشريعات صارمة في مجال البيئة دفعت بمؤسساتها إلى طلب مواءمة دولية (Harmonisation internationale) في مجال التشريع البيئي للقضاء على "المنافسة الضارة" (Concurrence dommageable) الناتجة عن إختلاف الأعباء التي تتحملها المؤسسات لإستيفاء متطلبات حماية البيئة التي يفرضها المشرع. ونتيجة لغياب هذه المواءمة الدولية، يشهد العالم حاليا إعادة تموقع للصناعات عالية التلويث (والصناعات الأكثر إستهلاكا للموارد الطبيعية غير المتجددة والطاقة) نحو الدول التي تتميز بتشريعات بيئية أقل صرامة، وذلك بهدف خفض التكاليف[10]. هذه الظاهرة تشبه إلى حد كبير ظاهرة إعادة تموقع "الصناعات كثيفة اليد العاملة" والتي تلجأ فيها الشركات إلى الدول ذات المستوى المعيشي المنخفض أو التي تتميز بتشريعات عمل أقل صرامة بهدف خفض تكاليف اليد العاملة.

من خلال تنظيم بيئي رادع، يمكن للسلطات العمومية أن تحفز الصناعيين بطريقة غير مباشرة للبحث عن أساليب وطرائق إنتاج ذات فعالية بيئية أعلى. لكن هذا التنظيم البيئي لن يكون فعالا إذا كانت قدرة السلطات العمومية على الرقابة ضعيفة. كما أن المعايير التي يضعها التنظيم تدفع المؤسسة نحو إنتهاج "سلوك ممتثل"[11] (Comportement conformiste) يلتزم فقط بمستوى الأهداف البيئية الذي تحدده هذه المعايير[12] دون أن تقوم بجهد إضافي في مكافحة التلوث[13].

1-1-2- الأدوات الإقتصادية

هناك نوعان من أدوات التحفيز الإقتصادي نتجا عن إختلاف المقاربتين اللتين إعتمدهما كل من الإقتصاديين "بيقو" (Arthur Cecil Pigou) و"كواز" (Ronald Harry Coase).

1-1-2-1- مقاربة "بيقو": الرسوم، الإتاوات والإعانات

هذا النوع من الأدوات الإقتصادية يركز على الجباية (الرسوم)، شبه الجباية (الإتاوات) والإعانات (وهي أموال تقدم للمؤسسة لتشجيعها على إعتماد "الممارسات النظيفة" (Les pratiques propres)). فلسفة هذه الأدوات تستند إلى "مبدأ الملوث-الدافع" (Principe pollueur-payeur) والذي يقضي بضرورة دفع الملوث لتكاليف إزالة الاضرار التي تسبب فيها. تقوم السلطات العمومية بتحديد مستوى هذه الأدوات وتتدخل بإستعمالها في تعديل أسعار وتكاليف الأعوان الإقتصاديين.

عموما، يتم فرض الإتاوات في مجال جمع ومعالجة النفايات. أما الرسوم، فهي تستعمل لمحاربة التلوث؛ يمكن أن تفرض مباشرة على المخلفات (وهو الإجراء الأكثر تحفيزا)، أو تفرض على المنتجات المتأتية من إستعمال أساليب إنتاج ملوثة. إستعمال الإعانات من طرف الحكومة يتم بحيطة وحذر شديدين بالنظر إلى إمكانية التعسف في منحها وإمكانية تحويلها عن الوجهة الأصلية لها. تفرض الرسوم من أجل:

- تمويل تكاليف إزالة التلوث و إستغلال الموارد الطبيعية غير المتجددة من خلال الإيرادات المتأتية من فرضها، وهذا النوع من الرسوم يسمى "رسوم التمويل" (Taxes de financement)؛
- الخفض المباشر لفارق التكلفة الذي غالبا ما يحد من قيام المؤسسة بنشاطات لصالح أو أقل ضررا بالبيئة، هذا النوع من الرسوم يسمى "الرسوم المحفزة في المصدر" (Taxes incitatives à la source)، وهي أفضل تطبيق لمبدأ "الملوث-يدفع".

على المستوى النظري، ينظر إلى الرسوم على أنها أداة تسمح بـ "إستدخال الآثار الخارجية" (Internalisation des externalités)، أي أنها تساوي (تعادل) بين التكلفة الخاصة (التي يتحملها المنتج) والتكلفة الإجتماعية (التي يتحملها المجتمع نتيجة التلوث). وحتى يتحقق ذلك، يجب أن يتم تقييم التكلفة الإجتماعية بطريقة صحيحة. على المستوى التطبيقي، وبالنظر إلى خاصيتي "عدم اليقين" (Incertitude)[14] و"عدم الإكتمال" (Incomplétude)[15] التي تتميز بها عادة عمليات التقدير، فإن الرسوم البيئية تهدف إلى تحقيق هدف بيئي بأقل "تكلفة جماعية" (Coût collectif)[16].

1-1-2-2- مقاربة "كواز": حقوق الملكية وأسواق التداول

يستند هذا النوع من الأدوات الإقتصادية إلى إنشاء حقوق ملكية على "السلع البيئية" (Biens environnementaux)، أي خصخصة موارد الطبيعة؛ وإنشاء أسواق لتداول هذه السلع، هذا التداول يحدد لها سعرا، قيمة وينظم إستغلالها. ومن أمثلة ذلك لدينا "حقوق (رخص) التلويث" (Droits à polluer) والحصص الفردية للصيد القابلة للتداول. يؤدي إنشاء مثل هذه الأسواق من تحويل "الآثار الخارجية" للمؤسسة إلى سلعة جديدة وهي "الحق في التلويث" والذي يمكن تداوله بين مختلف الأعوان الإقتصاديين.

تهدف حقوق التلويث إلى توزيع جهود مقاومة التلوث بين الفاعلين المختلفين، في حين تتيح للسلطات العمومية الإبقاء على حد أقصى إجمالي للإنبعاثات الملوثة يتجزأ إلى عدد ثابت من حقوق الإنبعاثات الفردية القابلة للتداول. وتعمل السلطة العمومية على توزيع هذه الحقوق عن طريق بيعها بسعر ثابت أو بيعها بالمزاد أو عن طريق توزيعها على المؤسسات المعنية حسب إنتاجها. في هذه الحالة، يسمح لكل مؤسسة أن تلوث في حدود حقوق التلويث التي تملكها، و يتم معاقبة كل تلويث إضافي إلا في حالة شراء المؤسسة حقوق تلويث جديدة من مؤسسة أخرى أكثر "نظافة" منها لم تستنفد بعد حقوقها في التلويث. عندئذ، و في منطقة معينة، يمكن تعويض ارتفاع درجة تلويث مؤسسة بانخفاض درجة تلويث مؤسسة أخرى عن طريق تداول رخص التلويث[17]. أي أن السلطة العمومية تقوم بتحديد معيار جماعي شامل (حد أقصى لإنبعاث الملوثات) يجب تحقيقه؛ لكن، توزيع الأعباء على مختلف الأطراف المعنية يتم من خلال السوق الذي يتم فيه تداول حقوق التلويث. قواعد التوزيع الأولي لحقوق التلويث هي من إختصاص السلطة العمومية.

على عكس الأدوات التنظيمية، فإن للأدوات الإقتصادية هدفا تحفيزيا مع الحفاظ على مستوى من الضغط يدفع المؤسسة نحو إنتهاج سلوك مسئول تجاه البيئة. عادة ما تأخذ الأدوات الإقتصادية شكل تحويل مالي أو تصحيح للأسعار النسبية. وفي هذا الإطار، فهي تهدف إلى تعديل السلوك البيئي ليس فقط من خلال معاقبة المؤسسات الملوثة فحسب، ولكنها تمنح أفضلية لتلك المؤسسات التي تدمج الإعتبارات البيئية في إدارتها لنشاطاتها المختلفة. نتيجة لذلك، يتم تغيير قواعد المنافسة لصالح الشركات التي تحترم البيئة والتي تتحصل على ميزة تفضيلية أمام الشركات الملوثة.

1-1-3- المقاربات الطوعية

المقاربات الطوعية هي الجيل الثالث من أدوات السياسة البيئية؛ وهي عبارة عن مبادرات من طرف المؤسسات في مجال حماية البيئة. فهي تسمح للمؤسسة بإضهار أدائها البيئي الفعال، كما تشجع "التنظيم الذاتي" (Auto-organisation) للقطاعات الإقتصادية. هذا النوع من الأدوات يثمن التفاوض والتفاهم بين القطاعات الإقتصادية من جهة والسلطات العمومية (وفي بعض الحالات المنظمات غير الحكومية) من جهة أخرى. يمكننا التمييز بين أربعة أنواع أساسية للمقاربات الطوعية[18]:

- **الأنظمة الطوعية العمومية (Les systèmes volontaires publics)**: هي عبارة عن دفاتر شروط تعدها السلطات العمومية والتي يمكن للمؤسسات أن تنخرط فيها بشكل طوعي وفردي مقابل الإستفادة من "التوصيف البيئي" (Ecoétiquetage) أو "الوسم (العلامة) البيئي" (Ecolabel, Ecocertificat) لمنتجاتها. دفاتر الشروط هذه يمكن أن تتعلق بـ: "الأداء البيئي" (Performance environnementale)، التكنولوجيا أو طرائق الإنتاج المنتهجة. كما تمكن "الوكالات الوطنية للمعايرة" (Agences nationales de normalisation) المؤسسات التي تستجيب لمتطلباتها من الإستفادة من "الإعتراف" (Reconnaissance).
- **الإتفاقيات البيئية المتفاوض عليها بين السلطات العمومية والصناعة (Les accords environnementaux négociés)**: وهي عقود تبرم بين السلطات العمومية وقطاع صناعي معين تتضمن الأهداف البيئية الواجب تحقيقها والجدول الزمني لذلك. يتعهد القطاع الصناعي ببلوغ الأهداف في الآجال المحددة؛ وبالمقابل، تتعهد السلطات العمومية بعدم إصدار تشريعات جديدة (معيار بيئي إجباري، رسوم) وتقوم بمراقبة مدى إحترام القطاع لبنود الإتفاق.
- **الإتفاقيات الخاصة بين الشركات الملوثة وضحايا التلوث (Les accords privés)**: وهي عقود تبرم بين المؤسسة (أو مجموعة مؤسسات) وتلك الأطراف المتضررة من إنبعاثاتها الملوثة (العمال، السكان، مؤسسات مجاورة) أو من يمثلها (جمعيات محلية، جمعيات حماية البيئة، نقابات، تنظيمات مهنية). ينص العقد على بعث برنامج لإدارة البيئة و/أو وضع آليات لإزالة التلوث.
- **الإلتزامات أحادية الجانب للمؤسسات (Les engagements unilatéraux)**: تتمثل في إعداد المؤسسة لبرنامجها البيئي الخاص بها وتعلم به المساهمين، الزبائن، المستخدمين والرأي العام. تعتبر هذه الإلتزامات أحادية الجانب أحد أشكال "التنظيم الذاتي" (Autoréglementation) للمؤسسة، بحيث تحدد لنفسها معايير وأخلاقيات في التعامل مع مختلف الأطراف تفوق تلك التي تحددها التشريعات؛ وهي أرقى مراحل النضج الذي يمكن أن تصل إليه المؤسسة.

تتميز المقاربات الطوعية بعدة خصائص:

- تسهل عملية مشاركة المؤسسات والهيئات الممثلة للقطاعات الإقتصادية في إعداد السياسة البيئية للدولة؛
- تزيد من حافزية المسئولين في المؤسسات لتحقيق أهداف بيئية محددة؛
- تسمح للمؤسسة بالتحقيق السريع لأهدافها؛ فعلى سبيل المثال، هناك عدد متزايد من المستهلكين يقبلون على إقتناء سلع الشركات التي تبرهن على جهد طوعي في مجال حماية البيئة. وعليه، فالمؤسسات الصديقة للبيئة يتم مكافئتها من خلال "طلب أخضر" (Demande Verte) هو في نمو مستمر وسريع.

إن لكل من أدوات السياسة البيئية (التنظيمية، الإقتصادية والمقاربات الطوعية) إيجابيات وسلبيات تعقد من مهمة السلطة العمومية عند بناء سياستها البيئية. أغلب النقاشات والآراء التي تدعم أو تعارض أيا من هذه الأدوات تتم على مستوى الطرح الإديولوجي وليس على مستوى عقلانية وفعالية هذه الأدوات. لذلك، وبالرغم من كون العلاقة "تكلفة–ميزة" (Cout-avantage) إيجابية جدا لبعض هذه الأدوات، إلا أنه ثبت فشلها عند الإنتقال من المستوى النظري إلى التطبيق في الميدان. وعليه، فإن نجاح أي سياسة بيئية يتوقف على إيجاد التوليفة الأمثل بين مختلف الأدوات المتاحة؛ هذه التوليفة يجب أن تتكيف مع الوضع البيئي، الإقتصادي والإجتماعي القائم[19].

1–2– تأثير الأطراف ذات المصلحة

تمارس العديد من الأطراف ضغوطا على المؤسسات من أجل حماية وضمان أولوية مصالحها. وضمن هذا الإطار، فإن المؤسسات الملوثة هي عرضة لضغوطات خارجية تنشأ لدى الرأي العام؛ هذه الضغوطات تضع المؤسسات أما مشكلة مدى شرعية (Légitimité) نشاطها.

تنشأ هذه الضغوط في بادئ الأمر على مستوى المحيط البعيد للمؤسسة والمتمثل في الرأي العام؛ ثم تنتقل هذه الضغوط إلى مرحلة أخرى حيث تمارسها الأطراف المشكلة للمحيط القريب للمؤسسة. أي أن أطرافا بعيدة عن المؤسسة تكون سببا في ظهور ضغوطات مجتمعية (Sociétales) عليها من خلال الإشارة إلى تجاوزاتها في المجال البيئي؛ بعد ذلك، تتدخل الأطراف التي تتعامل بشكل دائم مع المؤسسة لتمارس عليها ضغوطات من أجل تصحيح سلوكها إستجابة لتطلعات الرأي العام. تتمثل الأطراف ذات المصلحة بالأساس في: المساهمين، المستخدمين، المستهلكين، الموزعين، شركات التأمين، البنوك، جمعيات حماية البيئة والهيئات القطاعية والعمومية.

1–2–1– المساهمون

الإهتمام بقضايا البيئة من طرف المساهمين هو أمر حديث نسبيا؛ ونتيجة لهذا الإهتمام، قامت بعض "وكالات التقييم" (Agences de notation) بإعداد "مؤشرات الأخلاقيات" (Indices éthiques) بهدف إعلام المساهمين بـ"الممارسات المسئولة" (Pratiques responsables) للشركات، ومن بينها الممارسات البيئية. وهناك الكثير من هذه المؤشرات في العديد من الدول وخاصة المتقدمة منها، ولكن لم يتم إلى الآن إنشاء مؤشر عالمي موحد يعتمد في تقييم أخلاقيات المؤسسات على المستوى الدولي.

العديد من الدراسات أشارت إلى أن أغلب المساهمين ينظرون إلى الإستثمار في شركات تتميز بأداء بيئي ضعيف على أنه مخاطرة كبيرة. كما أن رغبة المساهمين في الحفاظ على سمعة المؤسسة هو الحافز الأساسي لهم للإهتمام بقضايا حماية البيئة؛ لذا، فهم يضغطون على الهيئة الإدارية من أجل إتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا المجال.

يشهد عالم الأعمال حاليا ظهور ما يسمى بـ"الإستثمار المسئول" (Investissement responsable)، وهو عبارة عن رؤوس أموال يولي أصحابها إهتماما كبيرا بالمسائل الأخلاقية عند إتخاذ قرار الإستثمار في الأسهم. و"الصناديق الخضراء" (Fonds verts) هي أحد أشكال هذا الإستثمار، وهي صناديق إستثمار تهتم بتوظيف الأموال في أنشطة حماية البيئة وفي أسهم الشركات التي تثبت فعاليتها البيئية. ويلجأ هذا الصنف من المستثمرين إلى إجراء عمليات "تدقيق بيئية" (Audits environnementaux) قبل إتخاذ قرار شراء الأسهم[20]. أمام هذه الضغوطات من طرف المستثمرين، تجد الشركات نفسها مجبرة على نشر تقارير متخصصة تتناول مجهوداتها والنتائج المحققة في مجال حماية البيئة لطمأنة مساهميها ولرفع مستوى الطلب على أسهمها، مما يؤدي إلى زيادة قيمتها السوقية.

1–2–2– المستخدمون

تشهد العديد من الشركات إستنكارا من طرف مستخدميها لسلوكها غير المسئول تجاه البيئة. هؤلاء المستخدمين يلجئون للعديد من الهيئات داخل المؤسسة (لجنة الصحة والأمن، مصلحة البيئة،...) من أجل التأثير في القرارات المتعلقة بحماية الوسط الطبيعي؛ وفي بعض الحالات تقوم النقابات العمالية بهذا الدور. أسباب مثل هذا التحرك تتمثل أساسا في الإرتباط الكبير الموجود بين الوضع البيئي وصحة وسلامة المستخدمين[21]؛ كما أن الإعتبارات الأخلاقية تزيد من إهتمام المستخدمين بحماية البيئة في الشركات التي يعملون بها.

1-2-3- المستهلكون

أدى الإهتمام الإعلامي والنقاش الدائر حول تدهور البيئة وأثره على جودة الحياة ومستقبل الأرض، إلى ظهور ونمو الوعي البيئي لدى الأفراد؛ وأصبح هؤلاء يأخذون في الحسبان الإعتبارات البيئية عند تقييمهم للمنتجات قبل إتخاذ قرار الشراء. ولإظهار مدى إرتباطهم بقضايا حماية البيئة، فإن المستهلكين مستعدون لمقاطعة المنتجات الملوثة مهما كانت المغريات، بل هم مستعدون لدفع سعر أعلى مقابل الحصول على منتجات خضراء[22]. هذا النوع من السلوك لدى المستهلك لا يمكن أن ينشأ إلا إذا توفرت لديه معلومات موضوعية وكافية حول الخصائص البيئية للمنتج؛ وفي حالة غياب هذه المعلومات، فإن مصداقية "القيمة البيئية" (Valeur écologique) للمنتج التي يتم الإعلان عنها تصبح موضع شك، الأمر الذي يؤثر على سمعة العلامة والشركة بشكل عام.

حفز ظهور ونمو الوعي البيئي للمستهلك الشركات على إنتهاج سلوك صديق للبيئة بهدف الحفاظ على وضعها التنافسي في السوق؛ هذا التغير في السلوك يمكن ملاحظته بشكل أوضح لدى الشركات التي لها علاقة مباشرة مع المستهلك النهائي لمنتجاتها.

1-2-4- الموزعون

يدمج الموزعون العامل البيئي بشكل مطرد في سياساتهم الإدارية، الأمر الذي أثر بشكل كبير على توجهات المنتجين خاصة أولائك الراغبين في التعامل مع شركات التوزيع المشهورة لتسويق منتجاتهم. هذا الإهتمام بالبيئة من طرف الموزعين يكون في غالب الأحيان ضمن إطار إستراتيجية تسويق تهدف لجذب مستهلكين أصبحوا مع مرور الوقت أكثر حساسية للنوعية البيئية للسلع. وإدراكا منها لدورها في تلبية تطلعات الرأي العام، تتخذ مؤسسات التوزيع إجراءات تبرهن من خلالها على إهتمامها بقضايا البيئة؛ نذكر منها:

- ترويج السلع الخضراء من خلال تخصيص أماكن لعرضها في المحلات أو من خلال تبني هذه السلع بمنحها علامة (Marque) الموزع؛
- إستعمال وسائل نقل أقل تلويثا وإستهلاكا للطاقة؛
- تعديل أوقات التوريد بهدف التخفيض من "التلوث الصوتي (الضجيج)" (Pollution sonore)؛
- إسترجاع المواد التي يمكن إعادة تدويرها (الزجاج، الورق، الزيوت المستعملة، ...)؛
- إستعمال المواد المعاد تدويرها وخاصة في مجال التغليف.

1-2-5- شركات التأمين

تتعرض المؤسسات لصعوبات مالية كبيرة في حالة ظهور مشاكل تلوث في منشآتها. فالشركات الملوثة تجد نفسها في مواجهة ليس فقط مع الخسائر الإقتصادية المترتبة عن حادث أو كارثة بيئية، بل أيضا مع التكاليف العالية التي ستتحملها من أجل تطهير المواقع والأراضي الملوثة. ومن أجل تجنب الوقوع في مثل هذه الوضعية التي قد تهدد بقاء المؤسسة، تلجأ هذه الأخيرة إلى شركات التأمين من أجل الإستفادة من خدماتها في مجال تأمين المخاطر البيئية.

في وقت مضى، كانت شركات التأمين تقترح على المؤسسات إبرام عقود تأمين من أجل تغطية المخاطر البيئية لنشاطها والتعويض عنها. أما في الوقت الراهن، فإن مهنة المأمن لم تعد تستند إلى مبدأ التعويض بل تجاوزته إلى إدماج البعد الوقائي في تعاملاتها نتيجة للصرامة المتزايدة من طرف القانون تجاه المؤسسات التي لا تحترم البيئة. وعليه، تستثني شركات التأمين المخاطر البيئية من أشكال التأمين العادية، وتخصها بعقود تأمين متخصصة تحد وتضيق من مدى التغطية وتستبعد كلية تأمين المخاطر البيئية غير المحددة بوضوح نظرا لعدم إمكانية تقدير الخسائر المترتبة عنها. هذه الطريقة الجديدة في التعامل من طرف شركات التأمين، تدفع المؤسسات إلى تغيير سلوكها في التعامل مع قضايا البيئة من أجل الإستفادة من شروط تأمين أفضل[23].

1-2-6- البنوك

يرتبط بقاء المؤسسة بشكل كبير بعلاقتها مع البنوك نظرا لكونها مصدر أساسي في التمويل الذي يعد بمثابة شريان حياة لها. وبالرغم من أهمية البنك لدى المؤسسة، إلا أن الضغوطات التي تمارسها البنوك على المؤسسات الملوثة تبدوا ضعيفة نسبيا إن لم تكن منعدمة. وعليه، من واجب البنوك مراجعة السلوك البيئي للمؤسسات عند دراسة طلبات تمويلها. وهذا ما تقوم به فعلا بعض البنوك، بحيث تفرض على المؤسسات الملوثة إعداد دراسة تدقيق معمقة للأثر البيئي لنشاطها كشرط مسبق لأي نقاش حول مشاريع تمويل محتملة[24].

1-2-7- الجمعيات البيئية

مع تزايد الإهتمام بقضايا البيئة، نشهد ظهور وتكاثرا للجمعيات المدافعة عن البيئة يعكس رغبة الجمهور في حماية الثروة الطبيعية من "الآثار الخارجية الصناعية" (Les externalités industrielles)؛ وباتت الجمعيات البيئية تشكل تهديدا حقيقيا للشركات غير المسئولة من خلال قدرتها على تعبئة الرأي العام[25]. تأخذ تحركات هذه الجمعيات أشكالا مختلفة ومتفاوتة في حدتها، نذكر منها:

- الإكتفاء بالتظاهر بهدف تحسيس الشركات بمسؤوليتها تجاه البيئة والإشارة إلى تجاوزاتها على هذا الصعيد؛
- قد يكون التحرك أكثر هجومية من خلال التواجد في مواقع المشاريع المراد إنشائها لوقف الإنجاز، أو في مواقع المنشآت المنجزة بهدف عرقلة نشاطها الإعتيادي؛
- وقد يصل الأمر إلى حد رفع دعاوى قضائية في المحاكم ضد هذه الشركات.

هناك جمعيات أخرى (وعددها لا يزال قليل نسبيا) تفضل أسلوب الترغيب بدلا عن أساليب الترهيب في تعاملها مع الشركات الملوثة؛ من بين هذه الأساليب الترغيبية:

- إقتراح مكافئات وجوائز للمؤسسات التي تثبت مسئوليتها تجاه البيئة تساهم في تحسين صورتها لدى الرأي العام؛
- الدخول في تحالفات مع الشركات من أجل التعاون على تحقيق أهداف بيئية مشتركة[26].

وعليه، تمثل الجمعيات البيئية عنصر ربط يقوم بتحويل الإهتمامات البيئية لمختلف مكونات المجتمع المدني إلى ضغوطات على الشركات الملوثة تؤدي بها إلى إعتماد سلوك بيئي فعال.

1-2-8- الهيئات القطاعية والعمومية

يقصد بالهيئات القطاعية ذلك الإطار التنظيمي الذي تجتمع فيه المؤسسات الناشطة في نفس القطاع الإقتصادي بهدف التعاون في حل مشاكل القطاع وتمثيله أمام السلطات العمومية. هذه الهيئات تلعب دورا متزايدا في تحسيس المؤسسات بمسؤوليتها تجاه البيئة؛ كما أن التوجهات البيئية للهيئات القطاعية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تطور الأدوات التنظيمية للسياسة البيئية بإعتبارها قوة إقتراح.
بما أن التكاليف الناتجة عن إدماج الإعتبارات البيئية في المؤسسة سترفع من سعر تكلفة المنتجات، فإن المؤسسات التي تلتزم بمسؤوليتها تجاه البيئة ستخسر الميزة التنافسية السعرية نظرا لإرتفاع أسعار منتجاتها في السوق مقارنة بتلك المؤسسات غير المسئولة. ولتفادي وضع كهذا، تتدخل الهيئات القطاعية بسبل شتى، و يضل الأسلوب الأكثر إستعمالا إلى الآن هو مصادقة جميع المتعاملين في القطاع على ميثاق يجبر جميع المؤسسات على إعتماد سلوك بيئي مسئول.

بالإضافة إلى الهيئات القطاعية، نجد أيضا الهيئات العمومية التي تلعب دورا محوريا في نشر الوعي البيئي لدى الصناعيين. تعد الهيئات العمومية بمثابة المحرك الأساسي لوضع وتطوير التنظيمات والنصوص التشريعية في المجال البيئي؛ كما أنها تمنح إعانات للشركات التي تقوم بالإستثمار في تكنولوجيات إزالة التلوث وفي وحدات إعادة التدوير وغيرها من الإستثمارات البيئية.

1-3- الفرص الإقتصادية

إن إدماج البعد البيئي في المؤسسة لا يعد نتيجة للإجبار فقط، بل هو أيضا نتيجة لرغبة المؤسسة في إقتناص بعض الفرص الإقتصادية.

1-3-1- المحفزات التسويقية

يتعلق الأمر هنا بإعتماد مقاربة بيئية للتسويق تركز على إظهار المؤسسة كشركة مسئولة وواعية بإلتزاماتها تجاه البيئة وبأن منتجاتها غير مضرة للوسط الطبيعي؛ فالمؤسسات تنتهج سلوكا مسئولا بهدف الرفع من قيمة صورتها ومنتجاتها. غير أن الجهد التسويقي الذي يركز بالأساس على الإشهار ليس مضمونا ونتائجه قد تكون سلبية، لأن العديد من الدراسات أشارت إلى ميل المستهلكين إلى التشكيك في خطاب المديرين الذي يظهرون بأن البيئة من أولى أولوياتهم[27].

1-3-2- التمييز التنافسي (Différenciation concurrentielle)

مع إشتداد المنافسة في الأسواق ورغبة المؤسسة في التميز عن منافسيها، أصبح السلوك المسئول بيئيا وسيلة للتمييز في أسواق المنتجات المتشابهة. يتأثر السلوك البيئي للشركة بدرجة "تركز السوق" (Concentration du marché). ففي الأسواق ضعيفة التركز، أي تتميز بشدة المنافسة، تختار المؤسسة إستراتيجية تمييز المنتج بالتركيز على مميزاته وخصائصه البيئية؛ والإجراء المتبع في مثل هذه الحالات هو إطلاق "منتجات بيئية" (Eco-produits). الحصص السوقية لهذه المؤسسات سترتفع نظرا لتعلق شريحة واسعة من المستهلكين بالمنتجات الأقل إضرارا بالبيئة؛ غير أن لجوء المؤسسات الأخرى إلى التقليد سيفقد هذه الخاصية التمييزية بريقها.

1-3-3- المردودية

كان ينظر إلى الإستثمارات البيئية للمؤسسة على أنها هدر لأموال طائلة في مجالات لن تعود بأية مردودية وتقلل من فرص تحقيق الأرباح. لكن في الوقت الراهن، تم تجاوز هذه النظرة الإقتصادية التقليدية التي تجعل من إدماج البعد البيئي عائقا أمام تحقيق المردودية. هذا المنظور الجديد يسمى "فرضية بورتر" (Hypothèse de Porter) نسبة إلى عالم الإدارة الشهير "مايكل بورتر" الذي كان من الباحثين الأوائل الذين فندوا صحة المنظور التقليدي. فقيام المؤسسة بالإستثمار في "التكنولوجيات النظيفة" (Technologies propres) أو في تثمين وإعادة تدوير النفايات يمكنها من الإقتصاد في المواد الأولية وفي الطاقة، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج[28]. فالشركات إذا على إستعداد لوضع أنظمة للإدارة البيئية إذا أدركت أنها ستتمكن من تحقيق أرباح من وراء ذلك.

1-4- أخلاق المديرين (Ethique des dirigeants)

إن أخلاقيات المديرين هي بالأساس ظاهرة فردية ونفسية قبل أن تكون مسألة تنظيمية في المؤسسة. فالمدير هو أولا وقبل كل شيء مواطن عادي يتم تحليل وفهم مواقفه وسلوكياته من خلال قيمه ومعتقداته. وأثبتت الدراسات أن المديرين يحاولون دوما تسيير شركاتهم بما يتماشى مع دوافعهم الأخلاقية[29]. وعليه، لأخلاقيات القادة دور هام في إقرار إدماج البعد البيئي في شركاتهم
يمكننا هنا التفريق بين نوعين من المديرين يختلف سلوكهم تبعا لمدى تجذر قيم حماية البيئة فيهم[30]:

- الصنف الأول ذو "توجه بيئي إصلاحي" (Environnementalisme réformiste) يوظف العقلانية الإقتصادية؛ أي أن المعايير الإقتصادية هي التي تتحكم في طبيعة وحجم الجهد البيئي المبذول. عادة ما تقتصر الإهتمامات البيئية لهذا الصنف من المديرين في التحكم في مستويات التلوث، ويستثمرون فقط في "تكنولوجيات نهاية السلسلة"؛
- الصنف الثاني ذو "توجه بيئي راديكالي" (Environnementalisme radical) يتميز بنظرة شاملة للمحيط الحيوي ترتكز على المبادئ البيئية الهادفة إلى حماية الطبيعة على المدى البعيد؛ أي أن الأولوية لدى هذا الصنف من المديرين هي للأهداف البيئية التي على أساسها يتم تحديد الخيارات الإقتصادية، وبالتالي فهم يستثمرون في "التكنولوجيا النظيفة".

تماشيا مع قيمهم، يجند المديرون العمال وكل طاقات المؤسسة من أجل تبني سلوك مسئول تجاه المحيط البيئة[31]. هذه المبادرات البيئية، والتي يمكن أن تضعف من مردودية المؤسسة وفي بعض الحالات تهدد إستمراريتها، أكبر دليل على القناعات الأخلاقية العميقة والمتجذرة لدى هؤلاء القادة.

1-5- العوامل الموقفية (Facteurs de contingence)

العديد من الدراسات تشير إلى الدور المرجح للعوامل الموقفية في تبني سلوك حماية البيئة في المؤسسة. يمكن حصر هذه العوامل في: عمر المؤسسة، قطاع النشاط، حجم المؤسسة، الإنتساب الدولي، التوجهات الإستراتيجية والمرونة الصناعية.

1-5-1- عمر المؤسسة

قام العديد من الباحثين بدراسة أثر الزمن على المنظمات. فيما يتعلق بإدماج البعد البيئي في المؤسسة، نجد أن مؤسسة حديثة النشأة تواجه صعوبات أقل في التكيف مع متطلبات حماية البيئة مقارنة بمؤسسة قديمة النشأة؛ هذا الفرق يعود لسببين أساسيين:

- **إختلاف القدرات التكنولوجية**: فالمؤسسة قديمة النشأة ترث في أغلب الأحيان عتادا ملوثا وأقل مرونة، على عكس المؤسسات حديثة النشأة التي تستخدم تكنولوجيا حديثة نسبيا أقل تلويثا وأكثر مرونة في التعامل مع المعايير التقنية التي تفرضها التشريعات البيئية؛
- **تأثير العادات والتقاليد التي تزيد من مقاومة التغيير**: المؤسسات قديمة النشأة تعاني من أثر الزمن على الممارسات الإدارية والعاملين. فالزمن يعطي صبغة مؤسسية للعادات والتقاليد الإدارية التي سادت لفترة زمنية طويلة حتى وإن ثبت خطئها مع مرور الوقت؛ كما أن سلوك العمال يصبح من الصعب تغييره إذا إعتادوا على سلوك معين لفترة زمنية طويلة نسبيا.

في المقابل، تشير بعض الدراسات التجريبية إلى أن عمر المؤسسة يتناسب طرديا مع الميل نحو التغيير؛ أي أن المؤسسات قديمة النشأة لديها قابلية للتغيير أكثر من غيرها؛ لكن هذه النتيجة تصدق في حدود طبيعة التغيير الذي تناولته تلك الدراسات. فتغيير سلوك المؤسسة من خلال إدماج البعد البيئي في تسييرها، لا يتطلب تغييرا على المستوى التنظيمي فحسب بل يتطلب أيضا تغييرا على المستوى الثقافي للإداريين وللعمال على حد سواء، وهذا ما يصعب تحقيقه في المؤسسات قديمة النشأة[32].

1-5-2- قطاع النشاط

بعض قطاعات النشاط الإقتصادي تعتبر حساسة تجاه البيئية (قطاع البتروكيمياء، الإسمنت، الحديد والصلب،...)؛ لذا نجد الشركات العاملة في هذه القطاعات تميل أكثر من غيرها إلى الأخذ في الحسبان متطلبات حماية البيئة في إدارتها لأنشطتها المختلفة. كما أن بعض قطاعات النشاط تشوهت صورتها لدى الرأي العام نتيجة الكوارث الطبيعية التي نجمت عنها[33]، كما هو الحال بالنسبة لقطاع الطاقة النووية الذي تضرر كثيرا بعد كارثة "تشرنوبيل" سنة 1986م؛ ولذا نجد معايير السلامة البيئية متطورة ومعقدة جدا في المؤسسات العاملة في هذه القطاعات حيث لا مجال للخطأ.

1-5-3- حجم المؤسسة

يتفق المختصون على أن حجم المؤسسة هو العامل الموقفي الأكثر تأثيرا على طبيعة السلوك البيئي للمؤسسة؛ فالمؤسسات كبيرة الحجم تجد عوائق أقل في طريقها نحو تبني سلوك مسئول تجاه البيئة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. سبب هذا الإختلاف يعود إلى[34]:

- كون الإستثمارات البيئية (مثل تكنولوجيا إزالة التلوث، محطات التصفية، تجهيزات إعادة التدوير) مكلفة جدا وليست متناسبة مع حجم النشاط؛
- القدرة المالية العالية للمؤسسات الأكبر حجما وتوفرها على الكفاءات البشرية المؤهلة للتعامل مع المسائل البيئية؛
- النظرة إلى الشركات الكبيرة بإعتبارها هي الرائدة في مجال نشاطها، لذا تكون أكثر عرضة للضغوط من قبل الأطراف ذات المصلحة لأنها نموذج يحتذى به ولأن تأثيرها على المحيط الطبيعي يكون أكثر وضوحا؛
- كلما يزداد حجم الشركة تزداد الحاجة إلى الإجراءات الشكلية من أجل فصل وتوصيف المهام بهدف تحديد المسؤوليات؛ هذا الأمر الذي يسهل من وضع نظام للإدارة البيئية الذي يتكون من مهام وإجراءات محددة من خلال نظم الوثائق التي يعتمد عليها هذا النظام.

بإعتماد "نموذج الموارد والكفاءات" (Modèle des ressources et des compétences)، نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر إلتزاما تجاه البيئة من المؤسسات الكبيرة. فالقدرات التنظيمية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمستندة على خصائص مميزة كقصر قنوات الإتصال، التفاعل الكبير بين مختلف المكونات، الرؤية الواضحة للمديرين ودرجة المرونة العالية، ترفع من مستوى المبادرة البيئية لديها.

1-5-4- الإنتساب الدولي (Affiliation internationale)

يشير الإنتساب الدولي إلى الإرتباط القانوني للمؤسسة بشركات ومجمعات عالمية، وبالتالي يمكن من تحديد مصادر السلطة الداخلية وتقييم درجة تبعية المؤسسة لأطراف وهيئات خارجية. فالعديد من المؤسسات تتبنى سلوكا بيئيا فعالا كإستجابة للضغوطات التي تمارسها عليها الشركة الأم الحريصة على الحفاظ على سمعتها ومكانتها على المستوى المحلي أو الدولي. كما أن جمعيات الدفاع عن البيئية تزيد من ضغوطاتها على الفروع (Filiales) لأنها ترى بأن لديها قدرات مالية كبيرة بحكم إنتمائها إلى مجمعات صناعية (Groupes industriels) قوية.

إن إنتساب المؤسسات إلى مجمعات متعددة الجنسيات يؤثر إيجابا في تطويرها لنشاطات لصالح البيئة، والسبب يعود إلى تبادل المعارف والخبرات بين مختلف فروع هذه المجمعات. كما تتميز الشركات الأم بتوجهها نحو بناء سياستها البيئية وفق المتطلبات الأكثر صرامة من بين مختلف الدول التي تسوق فيها منتجاتها، وبالتالي فهي تقوم بتعميم هذه السياسة على كل فروعها بما فيها تلك التي تنشط في دول ذات تشريعات بيئية ضعيفة[35].

1-5-5- التوجهات الإستراتيجية

تؤثر الخيارات الإستراتيجية للشركات بشكل كبير على سلوكها البيئي. فالمؤسسات التي تهتم بالإبداع (Innovation) لديها توجه واضح للإلتزام تجاه البيئة، لأن تعديل الطرائق الصناعية ووضع أساليب جديدة بهدف الحد من التلوث هي بالأساس حلول تكنولوجية تعكس مستوى الإبداع في المؤسسة. لذالك، نجد أن المؤسسات التي تبنت إستراتيجية تكنولوجية هجومية تستخدم أساليب إنتاج أفضل أداء وتستثمر في البحث والتطوير، يسهل عليها إدماج المتغير البيئي في إدارتها.

يجب أن يتلاءم السلوك البيئي للمؤسسة مع أولوياتها الإستراتيجية وأن لا يعرض تحقيقها للخطر، وهذا أمر ممكن. فعلى سبيل المثال، هناك أوجه تشابه كثيرة بين نظام إدارة الجودة ونظام الإدارة البيئية[36]؛ فبإمكان المؤسسة الإنطلاق من الأرضية التي توفرها إستراتيجية الجودة لبناء سياستها في مجال حماية البيئة. ومفهوم "النظام الإداري المندمج (أو نظام الإدارة المندمجة)" (Integrated Management System / Système de Management Intégré) يستند بالأساس إلى هذه الفلسفة بحيث يجمع بين إدارة الجودة والبيئة والصحة والأمن في المنظمة.

1-5-6- المرونة الصناعية

تلعب الإستراتيجية الصناعية للمؤسسة دورا كبيرا في تحديد مدى إلتزامها بمتطلبات حماية البيئة. فبعض من المؤسسات التي إستثمرت في تكنولوجيات حديثة[37] لا يفكر في الإستثمار في أساليب إنتاج أكثر نظافة. وعليه، فإن توفر قدر أكبر من المرونة في أنظمة الإنتاج سوف يسمح بتعديل الطرائق والأساليب المستعملة لتصبح أكثر ملائمة للبيئة.

2- السلوكيات البيئية للمؤسسات

بعد أن تطرقنا في الجزء الأول من هذا المقال إلى العوامل المحددة لسلوك المؤسسة تجاه البيئة، سنتناول في جزءه الثاني أصناف هذا السلوك وعلاقته بعملية صنع القرار في المؤسسة.

2-1- أصناف السلوكيات البيئية للمؤسسة

يمكن التمييز بين ثلاث أصناف من السلوكيات[38]: "السلوك البيئي الدفاعي" (Comportement écodéfensif)؛ "السلوك البيئي الممتثل" (Comportement écoconformiste) و"السلوك البيئي الواعي" (Comportement écosensible).

2-1-1- السلوك البيئي الدفاعي

يستند هذا النوع من السلوك إلى منطق مالي بحت يركز على النتائج الإقتصادية الفورية، فالهدف الوحيد لمن ينتهج هذا السلوك هو الربح. المؤسسات التي تتبع هذا السلوك تنظر إلى الاستثمارات البيئية على أنها تكلفة غير مفيدة ويجب تجنبها لتعارضها مع مصلحتها الإقتصادية؛ كما تعتبر أن المعطيات البيئية –إذا تم أخذها بعين الإعتبار– هي من إختصاص المجال التقني وهي مجرد معطيات إضافية (أي غير أساسية) في تحديد المهام.

هذا السلوك تتميز به تلك المؤسسات التي هي على إستعداد لدفع غرامات إذا كانت الإستثمارات البيئية المطلوبة مكلفة. هذا الصنف من السلوك البيئي للمؤسسات بدأ في التلاشي تدريجيا لأن المخاطر المترتبة عن عدم الإلتزام بالتنظيمات والتشريعات البيئية أصبحت كبيرة ومن غير الممكن تجاهلها.

2-1-2- السلوك البيئي الممتثل (المساير)

تكتفي المؤسسات التي تتميز بهذا النوع من السلوك بالإمتثال والإلتزام بالمعايير التي تفرضها التشريعات البيئية دون أن تذهب أبعد من ذلك حتى وإن كانت وسائلها التقنية تسمح لها بذلك. هذه المؤسسات ترى بأن الإستثمارات البيئية هي تكاليف لا مفر من تحملها لكن يجب العمل على التخفيض من مستواها؛ بعبارة أخرى، تنظر إلى الإهتمام بالبيئة كأمر ضروري لكن الإستثمار في ذلك يجب أن يخفض قدر الإمكان. لذا، فهي تكتفي بالإمتثال للحد الأدنى للمعايير البيئية القانونية.

في هذا الصنف من السلوك، تدخل المعطيات البيئية إلى المستويات التنظيمية في المؤسسة لأنها تدمج ضمن متغيرات أغلب القرارات المتخذة. الهدف الرئيسي لمؤسسة ذات سلوك بيئي ممتثل هو تحقيق مستوى أفضل من الأرباح مع المحافظة على صورتها من التضرر في حالة عدم إلتزامها بالتشريعات البيئية. يؤدي الضغط بالوسائل القانونية بالمؤسسات من هذا الصنف إلى إدراك الحد الأدنى من واجبها تجاه البيئة، لكن أغلب هذه المؤسسات لا ترى في ذلك أي ميزة إستراتيجية. يعد السلوك البيئي الممتثل الأكثر شيوعا بين المؤسسات.

2-1-3- السلوك البيئي الواعي

يطلق عليه أيضا السلوك "الإستباقي" (Proactif). المؤسسات التي تنتهج هذا السلوك تهدف إلى تحقيق أهداف بيئية تقع في مستوى أعلى من ذلك الذي تحدده المعايير القانونية. والدافع إلى ذلك، من وجهة نظر هذه المؤسسات، هو أن القوانين المطبقة لا تعكس حقيقة القيم الإجتماعية السائدة. الإستثمار البيئي ينظر إليه على أنه ذو مردودية على الأقل في المدى البعيد؛ كما أن المعطيات البيئية تصبح عنصرا أساسيا في إستراتيجية المؤسسة.

المؤسسة التي تتميز بهذا السلوك تبحث عن الإستفادة بشكل أكبر من خلال إستباقها للتغير الذي قد يطرأ على التشريعات البيئية (التي تتطور دوما نحو مزيد من التشدد) وعلى خصائص السوق؛ ومن قواعد علم الإستراتيجية هو أن الوضع التنافسي للمؤسسة التي تتنبأ بالتغيير وتتخذ إجراءات إستباقية للتعامل معه أفضل من وضع تلك التي تتفاجأ بالتغيير وتبحث عن التأقلم معه. وهذا ما يتحقق فعلا للمؤسسات التي تتبنى سياسة بيئية إستباقية من خلال حصولها على مزايا تنافسية متنوعة: إقتصادية، تكنولوجية، إكتساب الشرعية والحفاظ على سلطتها في إتخاذ القرار (أي تتصرف من موقع الفعل لا من موقع رد الفعل).

عدد المؤسسات التي تتبنى سلوكا بيئيا واعيا قليل، لكنها في تزايد مستمر؛ وفي الغالب هي مؤسسات تنتمي إلى مجمعات قوية ولديها قدرات مالية عالية[39]. يمكن تبرير إعتماد سياسة بيئية إستباقية بالرغبة في تحقيق أحد الأهداف الثلاث التالية:

- **الربح** باقتناص فرص إقتصادية سانحة، وهو ما توفره سوق المنتجات والخدمات الخضراء الذي هو ذو حجم كبير وينمو بشكل مطرد وسريع؛ فحسب تقرير لـ"برنامج الأمم المتحدة للبيئة" (PNUE) صدر في سبتمبر 2008م، يقدر حجم هذا السوق على المستوى العالمي بـ 1370 مليار دولار حاليا وسيقارب 2740 مليار دولار سنة 2020م[40]؛
- **تحسين "جودة الموقع" (Qualité du site)** بالبحث عن الشرعية عن طريق المحافظة على الصورة الإيجابية للمؤسسة، وتحسين الإدارة الداخلية من خلال تطوير ظروف العمل؛
- **تحسين جودة المنتج** بالأخذ في الحسبان خصائصه البيئية.

2-2- السلوكيات البيئية وعملية إتخاذ القرار في المؤسسة

نستنتج من خلال المقارنة بين أصناف السلوكيات البيئية على مستوى الخيارات التي تقوم بها المؤسسة، أن هناك مقاربتين لإدماج المتغير البيئي في عملية إتخاذ القرار[41]: "مقاربة إضافية" (Approche additive) و"مقاربة نظامية" (Approche systémique).

2-2-1- المقاربة الإضافية

تحتفظ المؤسسات التي تعتمد هذه المقاربة على نفس الأسلوب في إتخاذ القرار مع إضافة المعطيات البيئية كإحدى المتغيرات والعوامل المتدخلة في صنع القرار. أي، يصبح المتغير البيئي عنصرا مكملا في عملية القرار وذو أهمية متفاوتة. فإذا كانت الأهمية المعطاة للمتغير البيئي ضعيفة، فإنه سيتم عزلها بحيث تصبح من إختصاص المجال التقني؛ والسلوك البيئي للمؤسسة في هذه الحالة يميل إلى أن يكون سلوكا دفاعيا. أما إذا كانت هذه الأهمية أكبر، فإن المعطيات البيئية يمكن أن تؤدي حتى إلى تعديل الهيكلة والتنظيم السائدين في المؤسسة؛ السلوك البيئي للمؤسسة في هذه الحالة يوصف بأنه سلوك ممتثل.

في الواقع، تتبع المؤسسة التي لديها عدة خيارات لحل مشكل معين أسلوبا للإختيار يستند إلى ترتيب العديد من العوامل والمتغيرات حسب الأولوية؛ ويمكن إدراك أهمية المتغير البيئي هنا من خلال وضعيته في هذا الترتيب. وفي المقاربة الإضافية، يكون المتغير البيئي ضمن المراتب الأولى (أي أنه يظهر مبكرا في سلم الأولويات) ولكنه لن يكون المتغير الأهم.

2-2-2- المقاربة النظامية

تقوم المؤسسات التي تتميز بهذه المقاربة بالتعديل الجذري في هيكلية عملية إتخاذ القرار بسبب أخذها في الحسبان للمعطيات البيئية. هذه الأخيرة لن تكون مجرد معيار للإختيار، بل ستكون الموجه والمتحكم في عملية صنع القرار. فإدماج البعد البيئي يحدث تغييرا في أسلوب العمل على مستوى المؤسسة ككل، أي تتشكل ذهنية جديدة في العمل تعكس جوهر القيم في المؤسسة.

المعطيات والمعلومات البيئية حسب هذه المقاربة ليست معيارا للإختيار، بل ستشكل وظيفة قائمة بذاتها تعد نظاما فرعيا لنظام المؤسسة. هذه "الوظيفة البيئية" (Eco-fonction)، هي التي تتحكم في معايير الإختيار الأخرى المستعملة في المفاضلة بين البدائل عند صنع القرار. بمعنى آخر، تصبح هناك مقارنة دائمة بين متغيرات إتخاذ القرار والأداء البيئي؛ فمثلا، لن ينظر إلى سعر آلة الإنتاج كمعطى مجرد بل يتم ربطه بالأداء البيئي لها، ونفس الشيء بالنسبة لإنتاجيتها وعوامل الإختيار الأخرى. هذه المقاربة في إدماج البعد البيئي عند إتخاذ القرار، تتجلى بوضوح في المؤسسات التي تتميز بسلوك بيئي واع.

خلاصة: من خلال هذه الدراسة، تمكنا من تحديد مجموعة من العوامل التي تتحكم في درجة الإلتزام البيئي للمؤسسة. فالتشريعات البيئية التي أصبحت أكثر تهديدا والأدوات الإقتصادية التي أصبحت أكثر تحفيزا، تدفع المؤسسات الملوثة إلى إعتماد سلوك أكثر مسؤولية تجاه البيئة. كما أن حجم الأخطار المهددة للبيئة أدى إلى ظهور وزيادة الوعي البيئي لدى الرأي العام والذي تحول إلى ضغوطات تمارسها الأطراف ذات المصلحة على المؤسسة بهدف إدماج البعد البيئي في نظام إدارتها. لا تهتم المؤسسات بالبيئة بسبب الإجبار فقط، بل أيضا رغبة منها في إقتناص فرص إقتصادية نشأت نتيجة ظهور الأسواق الخضراء، ونتيجة أيضا لإمكانية تحقيق ربح إضافي توفره بعض الممارسات البيئية. إن عنصري الإجبار والفرصة الإقتصادية ليسا السببين الوحيدين لإعتماد المؤسسة لإستراتيجية بيئية، فهناك دافع آخر مهم جدا يتمثل في أخلاقيات المديرين الواعون بخطورة التدهور الحاصل في البيئة ومخاطر التغير المناخي. كما أن للعوامل الموقفية أثرا في تحديد مستوى المسئولية البيئية للمؤسسة.

إن تصنيف السلوكيات البيئية للمؤسسة أمر مهم، لكن أي تصنيف هو صالح فقط في حدود الخصائص والمميزات التي إستند إليها. فهناك العديد من العوامل المتحكمة في تحديد موقف المؤسسة تجاه البيئة، ولا يمكننا الحكم على أي مؤسسة قبل محاولة معرفة دوافع إعتمادها لإستراتيجية معينة دون غيرها من الإستراتيجيات في تعاملها مع البيئة.

تستند هذه الدراسة النظرية أساسا إلى دراسات سابقة في الموضوع وبحوث أجريت غالبيتها في دول متقدمة يختلف واقعها السياسي والإقتصادي والإجتماعي عن واقعنا في الجزائر. ولذا، يجب القيام بدراسات تطبيقية لمعرفة العوامل المحددة لموقف المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، والصناعية منها على وجه الخصوص، تجاه موضوع حماية البيئة وجهودها المبذولة في هذا المجال.

الإحالات والمراجع:

[1]– "نظرية الأطراف ذات المصلحة" (Stakeholders Théory / Théorie des parties prenantes) هي مفهوم حديث نسبيا في الإدارة يؤكد على أن المؤسسة يجب أن تعمل على تحقيق مصالح وأهداف جميع الأطراف الذين تتعامل معهم، ولا تركز فقط على تعظيم أرباح المساهمين والذي تتبناه "نظرية حملة الأسهم" (Shareholder Théory / Théorie des actionnaires). وبالرجوع إلى الكتابات العربية حول الموضوع، نلاحظ أن هناك من يستعمل مصطلح "الأطراف المهتمة" أو "الأطراف المستفيدة".

[2]– السياسة البيئية للدولة هي جزء من السياسة العامة، تهتم بالوقاية من المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها، كما تهتم بمعالجة الأضرار البيئية القائمة. كما تسعى إلى إيجاد وتطوير الإجراءات الفعّالة لحماية صحة الإنسان وحياته من كافة أشكال التلوث.

[3]– وتسمى أيضا أدوات "السيطرة والتحكم" بالنظر إلى أصل المصطلح باللغة الإنجليزية (Command and control).

[4]– يطلق على الأدوات التنظيمية بأدوات الجيل الأول بإعتبارها أولى الوسائل التي إستعملتها الحكومات من أجل حماية البيئة، ولا تزال إلى الآن الأكثر إستعمالا في السياسة البيئية؛ ثم تلتها في الظهور الأدوات الإقتصادية والتي تسمى بأدوات الجيل الثاني.

[5]– تتفاوت إهتمامات الرأي العام بقضايا البيئة بين الدول. فشعوب الدول المتقدمة تولي إهتماما كبيرا لحماية البيئة والتي تعتبر أحد مظاهر جودة الحياة بعد أن تحقق لها الرفاه المادي. بينما يتضاءل هذا الإهتمام لدى شعوب الدول الأخرى، والتي لا زالت حكوماتها تبحث عن التوليفة المفقودة بين الأهداف الإقتصادية والأهداف البيئية من أجل التوفيق بين طموح شعوبها نحو الرفاهية المادية والضغوط الدولية عليها للإلتزام بتعهداتها في مجال حماية البيئة.

[6]- Persais E, ***La relation entre l'organisation et son environnement : le cas de l'écologie***, Revue Française de Marketing, n°167, 1998, pp 27-41.

[7]- Bonnieux F & Desaigues B, ***Economie et politiques de l'environnement***, Dalloz, Paris, 1998, pp 124-125.

[8]– تعتبر "التكنولوجيا النظيفة" (Technologie propre) من أرقى وسائل حماية البيئة لأنها تقوم بمحاربة التلوث من المصدر بحيث تحد بالأساس من ظهور الملوثات؛ على عكس "تكنولوجيا نهاية السلسلة" (Technologie de/en bout de chaîne)، وتسمى أيضا "تكنولوجيا نهاية المدخنة" (End-of-pipe Technology)، والتي تعالج الملوثات بعد حدوثها.

[9]- Salamitou J, ***Management environnemental : application à la norme ISO 14001 révisée***, Dunod, Paris, 2004, p24.

[10]- Raspiller S & Riedinger N, ***Les différences de sévérité environnementale entre pays influencent-elles les comportements de localisation des groupes français ?***, Economie et prévision, N°169, Paris, 2005, pp197-210.

[11]– سيتم التطرق إلى هذا النوع من السلوك والسلوكيات الأخرى بالتفصيل في الجزء الموالي (رقم 2) من هذا المقال.

[12]– إن إلتزام المؤسسات بالمعايير البيئية أمر جيد، لكن الإكتفاء بتحقيق مستوى الأهداف البيئية التي تحددها هذه المعايير ليس هو الوضع الأفضل للبيئة وللمؤسسة، لأن هذه الأهداف هي في أغلب الأحيان دون المستوى الذي يمكن تحقيقه في الواقع.

[13]- Chiroleu-Assouline M, ***Efficacité comparée des instruments de régulation environnementale***, Notes de synthèse du SESP (Ministère de l'Ecologie, de l'Energie, du développement durable et de l'Aménagement du territoire), n° 167, Paris, 2007, p6.

[14]– يعتبر "مبدأ عدم اليقين" (Le principe d'incertitude) من أهم المبادئ في نظرية الكم بعد أن صاغه العالم الألماني هايزنبرج عام 1927م، و ينص على أنه لا يمكن تحديد خاصيتين مقاستين من خواص جملة كمية إلا ضمن حدود معينة من عدم التأكد؛ أي أن تحديد إحدى الخاصيتين بدقة ذات عدم تأكد ضئيل يستلزم عدم تأكد كبير في قياس الخاصية الأخرى.

[15]– "نظرية (برهان) عدم الإكتمال" (Théorème d'incomplétude) هي نظرية في المنطق الرياضي تم برهانها من قبل كورت غودل في عام 1931م، وهي تتشكل من نظريتين وتشير إلى محدودية جميع الأنظمة الشكلية في الحساب.

[16]- Beaumais O & Chiroleu-Assouline M, ***Economie de l'environnement***, Bréal, Paris, 2001, pp78-83.

[17]– منظمة اليونسكو، ***العولمة و التنمية المستديمة: أي هيئات للضبط***، على الخط، (تاريخ الإطلاع 2008/10/25)، http://www.unesco.org/most/sd_arab/Fiche3a.htm

[18]- OCDE, ***Les approches volontaires dans les politiques de l'environnement : Efficacité et combinaison avec d'autres instruments d'intervention***, OCDE, Paris, 2003, pp20-21.

[19]- Bürgenmeier B, ***Economie du développement durable***, De Boeck, Bruxelles, 2éme édition, 2005, pp138-140.

[20]- Persais E, Op-cit, pp30-31.

[21]- Boiral O, ***Protéger l'environnement naturel et la santé des travailleurs***, Revue Internationale de Gestion, Volume 22, N°4, Montréal, 1997, p51.

[22]- Chauveau A & Rosé J.J, ***L'entreprise responsable***, Editions d'organisation, Paris, 2003, p11.

[23]- Folus D, ***Apports de l'assurance et des marché de capitaux à la gestion des risques environnementaux***, XIIème Conférence de l'AIMS, Carthage, Juin 2003, pp10-12

[24]- Lanoie P & Laplante B, ***Des billets verts pour des entreprises vertes***, Revue Internationale de Gestion, Volume 17, N°4, Montréal, 1992, pp41-47.

[25]- Laville E, ***L'entreprise verte***, Village Mondial, Paris, 2002, p71.

[26]– في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال، الجمعيات البيئية ممثلة على مستوى مجالس إدارة العديد من الشركات؛ كما أن البعض منها يعرض خبراته ومعارفه البيئية وأيضا يقترح ضمان بعض المنتجات أو أساليب الإنتاج أمام الرأي العام (الإشهاد بسلامتها بيئيا) مقابل الحصول على مساعدات مالية أو رعاية نشاطاتها من طرف المؤسسات الحليفة.

[27]- Boiral O & Jolly D, Stratégie, compétitivité et écologie, Revue Française de Gestion, N° 89, Paris, 1992, pp80-95.
[28]- Lanoie P & Tanguay G.A, ***Dix exemples de rentabilité financière liés à une saine gestion environnementale***, Cahier de recherche CIRANO, N°05-98, Montréal, 1998, p3.
[29]- Chauveau A & Rosé J.J, Op-cit, pp278-280.
[30]- Butel-Bellini B, ***l'intégration de la donnée écologique dans la gestion de l'entreprise : une analyse contingente au niveau des sites de production***, Thèse de Doctorat en sciences de gestion, IAE, Université des sciences et technologies de Lille, 1997, pp192-194.
[31]- Boiral O, ***Environnement et gestion***, Les Presses de l'Université Laval, Laval, 2007, p299.
[32]- Ibid, pp180-181.
[33]- Gallez C & Moroncini A, ***Le manager et l'environnement***, Presse polytechniques et universitaires Romandes, Lausanne, 1ére édition, 2003, pp1-2.
[34]- Persais E, Op-cit, pp36-37.
[35]- Froger G & Andriamahefazafy F, ***Les stratégies environnementales des organisations internationales dans les pays en développement : continuité ou ruptures ?***, Mondes en développement, Volume 31, N°124, Bruxelles, 2003, pp49-76
[36]– محمد عبد الوهاب العزاوي، ***أنظمة إدارة الجودة والبيئة***، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، 2002، ص222.
[37]– التكنولوجيات الحديثة ليست بالضرورة تكنولوجيا نظيفة، فالعديد من أساليب الإنتاج الحديثة تركز على السرعة والدقة في أداء العمل أكثر من إهتمامها بالأثر البيئي للعملية الإنتاجية.
[38]- Butel-Bellini B, Op-cit, pp141-150
[39]– المؤسسات التي تتميز بهذه الخصائص (كبر الحجم، القدرة المالية العالية، الحصة السوقية الأهم) هي الشركات الكبرى الرائدة في مجال نشاطها وهي التي تحدث التغيير وتقوم المؤسسات الأخرى بإتباعها وتقليدها.
[40]– PNUE, ***Information Presse,*** Programme des Nations Unies pour l'environnement (PNUE)**,** En ligne, (Page consulté le 15/12/2008), http://www.unep.org/Documents.Multilingual/Default.asp?DocumentID=545&ArticleID=5929&l=fr
[41]- Butel-Bellini B, ***La prise en compte de la protection de l'environnement dans le management de l'entreprise***, Journée d'étude AIMS : Développement durable et entreprise, Angers (France), 2003, pp8-9.